الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/35/5
AU/STC/FMEPI/EXP/5(II)
Distr.: General
23 March 2016

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع الخامس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثاني

الاجتماعات السنوية المشتركة التاسعة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
اجتماع لجنة الخبراء
أديس أبابا، ٣١ آذار/مارس–٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨–٢٠١٩

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٥
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

البرنامج الفرعي ١ ..... ٦
البرنامج الفرعي ٢ ..... ٨
البرنامج الفرعي ٣ ..... ١٠
البرنامج الفرعي ٤ ..... ١٢
البرنامج الفرعي ٥ ..... ١٥
البرنامج الفرعي ٦ ..... ١٧
البرنامج الفرعي ٧ ..... ١٩
البرنامج الفرعي ٨ ..... ٢٩
البرنامج الفرعي ٩ ..... ٣١
الولايات التشريعية ٣٣

التوجه العام

١٥-١ الهدف العام للخطة البرنامجية لفترة السنتين هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة دعماً للإسراع بوتيرة التحول الهيكلي في أفريقيا. ويتسق ذلك مع الأولويات والرؤية المبينة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وما تم عقده من اتفاقات دولية منذ عام ١٩٩٢.

١٥-٢ وقد اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ خلال الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد التي عُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتحدد الخطةُ مسارَ التنمية في أفريقيا على مدى السنوات الخمسين القادمة، وهي إطار قاري يستشرف آفاق المستقبل ويقوم على رؤية الاتحاد الأفريقي التي يراد من خلالها بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام ويتولى مواطنوها زمام أمورها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية.

١٥-٣ وتشكل خطة عام ٢٠٦٣ الإطار التوجيهي الذي تعتمده المنطقة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). وإضافة إلى، ذلك تُعتبر خطة عمل أديس أبابا (المرفقة بالقرار ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥) جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ كما أنها تساهم في وسائل التنفيذ المنصوص عليها في الخطة المذكورة. وبالتالي فإن المبادرات الثلاث يدعم بعضها بعضاً.

١٥-٤ والولاية الرئيسية للبرنامج مستمدةٌ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥) الذي أنشأ المجلسُ بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهناك ولايات أخرى انبثقت عن الاتحاد الأفريقي والوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية وقراراتها ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠١٢.

١٥-٥ والخطة البرنامجية الحالية لفترة السنتين تستند كذلك إلى القرارات المتخذة في الدورة الثامنة والأربعين للجنة التي عُقدت في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٥. وتشمل قرارات اللجنة هذه القرار ٩٢٨ (د -٤٨) الصادر بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية؛ والقرار ٩٢٩ (د-٤٨) الصادر بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ والقرار ٩٣٠ (د -٤٨) الصادر بشأن المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة؛ والقرار ٩٣١ (د -٤٨) الصادر بشأن ثورة البيانات والتنمية الإحصائية؛ والقرار ٩٣٤ (د-٤٨) الصادر بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤؛ والقرار ٩٣٥ (د -٤٨) الصادر بشأن أقل البلدان نموا في أفريقيا.

١٥-٦ لقد تواصل النمو المطرد للعديد من الاقتصادات الأفريقية على مدى السنوات الخمس عشرة الأولى من الألفية الجديدة وصحب ذلك تقدمٌ مشهود في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، بما في ذلك ما تم إحرازه صوب بلوغ بعض الغايات التي تشتمل عليها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وتسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ زاد متوسط نموه من ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤ وهو معدل جيد نسبيا بالمقاييس العالمية إلا أنه لا يزال أدنى بكثير من معدلات النمو ذات الرقمين اللازمة لإحداث تحول هيكلي.

١٥-٧ وتمثلت ركيزة النمو في أفريقيا بصورة رئيسية في الاستهلاك الخاص وتكوين رأس المال الإجمالي، ودعَّمه تحسّنُ الحوكمة وإدارةِ الاقتصاد الكلي؛ واستمرار التوسع الحضري؛ والصعود المتواصل للطبقة الوسطى الذي يحفز الطلب الكلي؛ وتوطد صلات التجارة والاستثمار مع الاقتصادات الناشئة؛ والتطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة في الآونة الأخيرة في مجال التكامل الإقليمي والشراكات التجارية.

١٥-٨ ورغم أن آفاق المستقبل الاقتصادي على المدى المتوسط لا تزال إيجابية بالنسبة للقارة، ثمة مخاطر يمكن أن تهدد توقعات النمو فيها مثل هبوط أسعار النفط وسلع أساسية أخرى، وبطء الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو، والتشدد في السياسات النقدية العالمية، والصدمات المتصلة بأحوال الطقس، وانعدام الاستقرار السياسي في بعض البلدان الأفريقية.

١٥-٩ والملاحظ أن نمط النمو الذي تشهده المنطقة حاليا ونوعيته يجعلون شرائح كبيرة من السكان حبيسة الفقر والضعف، ولا سيما في المناطق الريفية وفي أطراف المدن الآخذة في التوسع. كما أن أوجه انعدام المساواة العميقة والمستحكمة والمستمرة في جميع أنحاء القارة تفضي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن على المدى الطويل أن تقوض النمو الاقتصادي والإنتاجية وتطوّر الأسواق. وهي تُضعف الثقة في الحكومات والمؤسسات وتهيّئ الظروف لاندلا ع النزاع ووقوع الاضطرابات الاجتماعية، على نحو ما أثبتته التجربة التي عاشتها بعض البلدان الأفريقية في الآونة الأخيرة. والهدف المراد تحقيقه في نهاية المطاف هو كفالة أن تراعي السياسات العامة احتياجات كلِّ مَنْ تخلف عن الركب وذلك حتى يتسنى جنى الثمار المرتقبة بشدة للعائد الديموغرافي الذي تمتاز به المنطقة والنهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة.

١٥-١٠ ولكي تنمو أفريقيا وتشهد تحولا، ما من بديل عن إحداث تحول وتنويع هيكليين في اقتصاداتها عن طريق التصنيع. فالهيكل الحالي للصادرات من البضائع، الذي تهيمن عليه السلع الأساسية الأولية وغير المجهزة، ليس بالهيكل المواتي لمستوى التنمية المنشود. وهناك توافق متزايد في الآراء على الحاجة الملحة لضمان استدامة النمو وشموله للجميع وعلى ضرورة تنويع مصادر النمو للتخفيف من ضعف الاقتصادات الأفريقية إزاء الصدمات الداخلية والخارجية مثل الاختلالات التي تصيب الاستهلاك العالمي، والأزمات المالية والاقتصادية، وأزمات الديون،

والآثار المترتبة على تغير المناخ. وفي هذا المجال، يظل اتباع السياسات الملائمة التي تعزز تحقيق نمو شامل للجميع وتحسين الإنتاجية وإحداث تحول هيكلي من خلال التصنيع، وإضافة القيمة، وتنويع الصادرات، والتكامل الإقليمي مطلباً على جانب عظيم من الأهمية. وستحتاج الاقتصادات الأفريقية أيضا إلى تحسين إدارة القطاع العام وتعبئة الموارد المحلية وبذل الجهود لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وإلى إصلاح سياساتها الضريبية.

١٥-١١ وسيقتضي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ بذل الجهود في مجالي التوعية وبناء القدرات لتمكين وكالات التخطيط من إدماج هاتين المبادرتين في أطر التخطيط الوطنية والتوصل لوسائل مبتكرة للتمويل والتنفيذ، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من التمويل الخارجي. وأخيراً، سيتطلب الأمر قيام ثورة في مجال البيانات لتحفيز عملية المتابعة والاستعراض، وسوف يستلزم ذلك توافر موارد وقدرات معززة لجمع البيانات وتخزينها وتحليلها تستند إلى نظم إحصائية قوية.

١٥-١٢ واستنادا إلى التحليل الآنف الذكر ومع إيلاء الاعتبار الواجب للسياق الإنمائي الذي يشكل احتياجات المنطقة والولايات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، تُقِيم اللجنة توجهَها البرنامجي على ضرورة استمرارها في تنفيذ الأعمال التي اضطلعت بها في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ مع إجراء تحسينات تهدف إلى توفير الدعم الفعال لعملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وخطة عام ٢٠٦٣ ومتابعتها.

١٥-١٣ وستقتضي هذه التحسينات البرنامجية التركيزَ على المجالات المترابطة الستة التالية دعماً لخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى (٢٠١٣-٢٠٢٣) المتصلة بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أولاً، تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لكفالة التجانس والاتساق والتنسيق على صعيد الأهداف الإنمائية الأفريقية؛ وثانياً، إدماج خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية الأفريقية في أطر التخطيط والمالية الوطنية؛ وثالثاً، تعزيز القدرات من أجل متابعة خطة عام ٢٠٦٣ والأهداف الإنمائية الأفريقية واستعراضها؛ ورابعاً، تعزيز النظم الإحصائية للدول الأعضاء؛ وخامساً، تحديد وتعزيز طرق تمويل خطة عام ٢٠٦٣ من خلال تعبئة الموارد الداخلية والخارجية بسُبُل منها التصدي لمشكلة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وسادساً، تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وسابعاً، الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والشراكات الإقليمية.

١٥-١٤ وستظل الاستراتيجية العامة التي تعتمدها اللجنة لتحقيق الأهداف البرنامجية تتمحور حول تسعة برامج فرعية مترابطة يكمِّل بعضها بعضاً، هي البرامج الفرعية الآتية: سياسات الاقتصاد الكلي؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ والابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ والإحصاءات؛ وتنمية القدرات؛ والشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ والتخطيط والإدارة في مجال التنمية؛ وسياسات التنمية الاجتماعية. وقد بُذلت جهود خاصة لكفالة مراعاة استراتيجية اللجنة الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني في كامل البرامج الفرعية التسعة التي تتألف منها الخطة البرنامجية الحالية لفترة السنتين.

١٥-١٥ ويتمثل التوجه الاستراتيجي للجنة في بلوغ مستوى أعلى من التأثير عن طريق السياسات دعماً لخطة التحول في أفريقيا؛ وكسب قدر أكبر من المصداقية والثقة من خلال إعداد نوعية عالية الجودة من بحوث السياسات والخدمات المعرفية تتسم بملاءمتها واستنادها إلى الأدلة؛ وتعزيز آليات المساءلة باللجنة وتعميق ثقافة التعلم في جميع مسارات العمل بها؛ وتقوية الفعالية التشغيلية للجنة من أجل دعم إنجازها للخدمات المتعلقة بإعداد المنتجات المعرفية وتنمية القدرات في الوقت المقرر.

١٥-١٦ وستشمل طرائق التنفيذ مزيجاً من بحوث السياسات الرامية إلى توفير المعارف، وأنشطة الدعوة وبناء توافق الآراء، والخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون التقني. وستنجز اللجنة تلك الخدمات من خلال تحليلات اقتصادية واجتماعية تجريها وتقارير تعدها لرصد وتتبع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وعبر صياغة توصيات ومبادئ توجيهية ومعايير في مجال السياسة العامة دعماً للحوار السياساتي؛ وتنظيم حوار سياساتي لتيسير بناء توافق الآراء واتخاذ مواقف إقليمية موحدة بشأن القضايا الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتدريب لنشر أفضل الممارسات. وستستمر اللجنة في كفالة إنجاز نواتج عالية الجودة وعميقة الأثر، وستحقق ذلك من خلال تعزيز عملياتها المتعلقة بضمان الجودة طبقا لسياستها في هذا المجال.

١٥-١٧ وسيظل للشراكات الاستراتيجية دور محوري في تنفيذ البرنامج. وتقوم اللجنة، تمشيا مع استراتيجيتها المتعلقة بالشراكات، باستثمار مزاياها النسبية لإشراك طائفة واسعة من الشركاء، من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء، بغية تعظيم أثر أعمالها. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصف ذلك الوسيلة الرئيسية لضمان اتساق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة على صعيدي السياسات والتنفيذ، ولتوثيق التعاون أيضا مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيستمر تحسين التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، وذلك من خلال آليات التنسيق الإقليمي ودون الإقليمي للوكالات التي تدعوها اللجنة إلى الانعقاد لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ومن خلال الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية (٢٠١٧-٢٠٢٧). وعلى الصعيد الوطني، ستتعاون اللجنة على نحو وثيق مع نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة للاستفادة من مواطن القوة التي يتميز بها كلّ من الوكالات والصناديق والبرامج.

١٥-١٨ وستواصل اللجنة استثمار شراكاتها الحالية مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع الجامعات ومجامع الفكر والمؤسسات البحثية الأخرى، ومع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة تعاونها عن كثب مع اللجان الإقليمية الأخرى لبلورة مبادرات ومساهمات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية.

١٥-١٩ وفي إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لتعزيز فعاليتها وتأثيرها كمؤسسة وما تحدثه من فعالية وأثر في الميدان الإنمائي، فقد وضعت إطارا للمساءلة المتعلقة بالبرامج يشمل لوحةَ متابعة لأداء الإدارة التنفيذية إضافة إلى سياسة تقييم. وكان هذا الإطار وتلك السياسة قد صُمما كلاهما من أجل استعراض ما يُحرز من تقدم وإنجازات في بيئة تركز على النتائج، وهي البيئة التي أضفي عليها الآن الطابع المؤسسي بالكامل في عمليات اللجنة المتعلقة بالبرمجة والتقييم. وقد تم في هذا الصدد استعراض الإطار المنطقي الوارد تحت كل برنامج فرعي وصقله بما يجعل مؤشرات الإنجاز قابلة بقدر أكبر للقياس الكمي وبما يعكس التوجه الاستراتيجي للجنة.

البرنامج الفرعي ١
سياسات الاقتصاد الكلي

هدف المنظمة: تسريع وتيرة التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على التنبؤ وتحليل الاقتصاد الكلي وعلى تصميم وتنفيذ ورصد الخطط والاستراتيجيات الإنمائية التي تعزز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة والتحول الهيكلي	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تَعتبر ما تعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من نماذج تنبؤ وأدوات تخطيط ومنتجات معرفية ''مفيدا'' أو ''مفيدا جدا'' في تصميم وتنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي وخططه الرامية إلى تحقيق النمو الشامل للجميع والتحول الهيكلي '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تساعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إدماج وتنفيذ خطة التنمية المتفق عليها دوليا ضمن أطرها الخاصة بالتخطيط الإنمائي ووضع السياسات
(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تسريع وتيرة تنمية القطاع الخاص وعلى تعبئة الموارد المحلية والخارجية لإحداث التحول الهيكلي والنمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتبر دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال وضع السياسات المتعلقة بتعبئة الموارد المحلية والخارجية وتنمية القطاع الخاص دعماً ''مفيداً'' أو ''مفيداً جدا''
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد الحوكمة الاقتصادية الجيدة، وتحسين إدارة القطاع الخاص وتقديم الخدمات	(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتبر دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال وضع سياسات تتعلق بالحوكمة الاقتصادية الجيدة وتحسين إدارة القطاع الخاص دعماً ''مفيداً'' أو ''مفيداً جدا''

الاستراتيجية

١٥-٢٠ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات الاقتصاد الكلي. وسوف يمكّن هذا البرنامج الفرعي من توليد المعارف الكفيلة بتعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجالات التخطيط الإنمائي، والتنبؤ وتحليل الاقتصاد الكلي، والإدارة الاقتصادية وشؤون المالية،

وتنمية القطاع الخاص. وسوف يؤدي البرنامج الفرعي إلى خلق التآزر مع المؤسسات الأفريقية والشركاء الآخرين دعماً لإحداث تحول اقتصادي سريع يشمل الجميع ويراعي الفوارق بين الجنسين وذلك في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومبادرات التنمية الأخرى ذات الصلة مثل برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

١٥-٢١ وسيقوم البرنامج الفرعي بتقديم المساعدة التقنية والدعم إلى الدول الأعضاء. وستركز الاستراتيجية على تعزيز القدرات بغية دمج الخطة البرنامجية لفترة السنتين ضمن أطر التخطيط الوطنية؛ وتعزيز تحليل السياسات ووضع السياسات التي تستند إلى الأدلة؛ وتعزيز متابعة واستعراض الأطر الإنمائية الإقليمية والعالمية؛ وتيسير وضع هيكل مؤسسي فعال؛ وتعزيز التنبؤ بالمؤشرات الإنمائية الرئيسية مثل المتغيرات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال التخطيط الإنمائي.

١٥-٢٢ وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على تعبئة الموارد المحلية والخارجية وعلى تمتين دور القطاع الخاص من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتوليد الثروة، والحدّ من أوجه عدم المساواة. وسيجري التركيز على تشجيع الاستثمارات وتعزيز القطاع المالي من خلال تحسين هيكل الحوكمة والأطر التنظيمية والمؤسسية للمؤسسات المالية. كما سيجري النظر في ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بغية مساعدة الدول الأعضاء على إرساء السياسات والحوافز المناسبة لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى البحوث في مجال السياسات القائمة على الأدلة دعماً للجهود المتزايدة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥-٢٣ ومن أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنشيط العمل في مجال التخطيط، ستضطلع الشعبة بأعمال معيارية وتحليلية في مجال التخطيط للتنمية. وستستهدف البحوث دعمَ البلدان الأفريقية في صياغة أطر وطنية للتخطيط وتنفيذ تلك الأطر ومتابعتها.

١٥-٢٤ وستكفل الاستراتيجية مواصلة أفريقيا إحراز تقدم صوب تحقيق الحوكمة الاقتصادية الجيدة لدعم خطتها الإنمائية، بما يشمل تعزيز سياسات وبرامج لتحسين الكفاءة في إدارة القطاع العام وتعزيز طابعها التشاركي. وستركز الاستراتيجية على البحوث وبناء القدرات لتعزيز الحوكمة الاقتصادية الجيدة في أفريقيا؛ وعلى تحسين سياسات إدارة المالية العامة وشؤون الميزانية والاستثمار الحكومي والسياسات التنظيمية على المستويين الوطني والمحلي؛ والأخذ في دورة السياسات العامة بممارسات إدارية تقوم على أساس النتائج.

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة

هدف المنظمة: تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين على نحو فعال فيما بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة تحديات التحول الهيكلي في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج لتسريع وتيرة التصنيع وتنفيذ تلك السياسات والبرامج ورصدها، مع التركيز على الهياكل الأساسية الإقليمية والسلاسل الإقليمية للقيمة وعلى الأمن الغذائي والزراعة	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستعين بالسياسات التي تقترحها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تصميم برامج تتعلق بالهياكل الأساسية والسلاسل الإقليمية للقيمة والأمن الغذائي والزراعة وتنفيذ هذه البرامج ورصدها، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية ذات الصلة '٢'زيادة عدد الدول الأعضاء التي تدرج التصنيع في سياساتها الإنمائية وأطرها التخطيطية الوطنية
(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج في مجالي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية وتنفيذها ورصدها، وعلى تهيئة بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنفذ وترصد سياسات لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية واجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والاستثمارات الأفريقية العابرة للحدود '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء المشارِكة في مناطق التجارة الحرة الإقليمية، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات الجمركية والنقدية التي تمكنت من مواءمة سياساتها التجارية بما يحقق إنشاء منطقة التجارة الحرة في القارة
(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج للأراضي تؤمن تكافؤ الحقوق الجنسانية في الأراضي واستخدام الأراضي وإدارتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة لأغراض التنمية المستدامة	(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنفذ وترصد سياسات وبرامج للأراضي متوافقة مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسات الأراضي وغيرها من التوصيات السياساتية

الاستراتيجية

٢٥-١٥ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل الإقليمي والتجارة. وفي سبيل التصدي للتحديات المتعلقة باستحداث الوظائف، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والقيود من جانب العرض، وتنويع الاقتصاد، وتوفير الهياكل الأساسية، وتدني القدرات والاستثمارات في مجالي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الخارجية،

والسياسات الفعالة المتعلقة بالأراضي، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار خطة التحول في أفريقيا، سيركز هذا البرنامج الفرعي على البحوث التحليلية القائمة على الأدلة، وعلى توفير الخدمات الاستشارية، وبناء توافق الآراء فيما بين الدول الأعضاء، وذلك من أجل التأثير على السياسات المتعلقة بالتحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسينجز هذا العمل في إطار خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وسيتناول المسائل الناشئة التي تكتسي أهمية بالنسبة لأفريقيا. وسيواصل البرنامج الفرعي التركيز على الأمن الغذائي والزراعة؛ والهياكل الأساسية والتصنيع؛ والتجارة؛ والاستثمارات؛ والسياسات المتعلقة بالأراضي.

١٥-٢٦ وللمساعدة في تسريع عملية التصنيع، سيعمل البرنامج الفرعي على وضع وتعميم أدوات ووسائل ومبادئ توجيهية في مجال السياسات، ويساعد على بناء قدرات الدول الأعضاء على الانضمام إلى خطة العمل من أجل تسريع وتيرة التنمية الصناعية في أفريقيا وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا على دمج التوصيات المنبثقة عن بحوث اللجنة الاقتصادية بشأن التصنيع في السياسات الإنمائية والأطر التخطيطية للدول الأعضاء. وفي مجال الأمن الغذائي والزراعة، سيجري التركيز على تشجيع التحول الزراعي من خلال تطوير منتجات معرفية عن الزراعة الذكية والمستدامة وسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية التي تقوم على النهوض بالأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. وسيركز البرنامج الفرعي بصفة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الأعمال التجارية التي تديرها النساء، وعلى الحيازات الزراعية الصغيرة الحجم.

١٥-٢٧ وسيعزز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتصلة بمجالي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، وتهيئة بيئة ملائمة لاجتذاب الاستثمارات. وسيواصل تزويد الدول الأعضاء بالدعم في مجالات التحليل وبناء القدرات وغيرهما من المجالات الحفّازة في سياق خطط التجارة الخاصة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية، والعملية التحضيرية السابقة لإنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة والترتيبات التالية لذلك، وفي المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المسائل المتصلة بالتجارة المتعددة الأطراف. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا الدعم التقني للدول الأعضاء في أفريقيا لكي يكفل اتساق السياسات التجارية وتوافقها مع خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بالاستثمارات، سيدعم البرنامج الفرعي الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء بسُبُل منها تحليل السياسات، وتنمية القدرات، وإجراء دراسات حالة إفرادية في مجالات تيسير الاستثمار وتشجيعه، وفرص التمويل والاستثمار من أجل تحقيق التكامل الإنتاجي، والنهوض بالتجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي في سياق المنطقة القارية للتجارة الحرة، وتحسين بيئة سياسات الاستثمار في أفريقيا ككل.

١٥-٢٨ وفيما يتعلق بسياسة الأراضي، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الإعلان الصادر بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، وذلك من

خلال الدعوة إلى إدراج مسألة الأراضي في خطة تنمية أفريقيا وعن طريق استراتيجيات وبرامج المنظمات القارية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى.

١٥-٢٩ وسيتم من خلال البرنامج الفرعي تنسيق وحشد جهود الشركاء في شكل أوجه تآزر وشراكات وموارد فعالة، وتيسير الحوار بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي بهدف التوعية بأهمية نجاح الجهود الهادفة إلى مواجهة تلك المسائل من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا. وسيعمل البرنامج الفرعي على جمع الأدلة، وتعزيز نشر المعرفة وإقامة شبكات التواصل فضلا عن بناء قدرات الجهات الفاعلة على تعزيز صياغة وتنفيذ سياسات الأراضي المستندة إلى الأدلة مع إيلاء اهتمام خاص للتكافؤ بين الجنسين في الحصول على الأراضي، واستخدام الأراضي وإدارتها على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة لأغراض التنمية المستدامة. وسيعزز أيضا تنفيذ إطار قوي للرصد والتقييم أقره الوزراء الأفريقيون المسؤولون عن الزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة.

١٥-٣٠ وسيُكفل إدراج الأبعاد الجنسانية في مجالات عمل البرنامج الفرعي والاعتداد في أنشطة بناء القدرات بشكل مكثف بالاستراتيجيات والهياكل العامة التي تعتمدها اللجنة في مجال بناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

هدف المنظمة: اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة للنهوض بالتنمية المستدامة والمنصفة في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعزيز التكنولوجيات والابتكارات الجديدة وتسخيرها لأغراض التنمية	(أ) '١' زيادة عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة لأغراض التنمية '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات أو أُطر تنظيمية مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل تسخير التكنولوجيات والابتكارات الجديدة، استنادا إلى بحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة '٣' زيادة عدد المبادرات الوطنية والإقليمية والقارية التي تنفذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وعملية متابعتها '٤' زيادة عدد التوصيات السياساتية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وتم تنفيذها نتيجة لدعم تقني أو استشاري قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات سياساتية لتشجيع خضرنة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي صاغت أو نفذت إصلاحات سياساتية مراعية للاعتبارات الجنسانية، بما يتسق مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تشجيع خضرنة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية على نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين	(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تلقت مساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأطلقت استراتيجيات ومبادرات سياساتية لأغراض إدارة الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، تراعي الاعتبارات الجنسانية وتتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين
(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على تطبيق نُهُج للتكيف مع تغير المناخ وإدراجها في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها القطاعية والوطنية الرئيسية للحدّ من ضعفها وتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات	(د) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي صاغت إطارا أو إصلاحا سياساتيا مراعيا للاعتبارات الجنسانية فيما يتصل بتغير المناخ والتنمية، أو استعرضت مثل هذا الإطار أو الإصلاح أو نفذته بدعم مقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا '٢' زيادة عدد النتائج أو المبادرات المنبثقة عن بحوث تغير المناخ الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بتغير المناخ وبناء قدرات المستفيدين وتعزيز بيئة مواتية لتعميم شواغل تغير المناخ في التخطيط وفي الممارسات، بفضل دعم مقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجية

٣١-١٥ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة المبادرات الخاصة. وبالنظر إلى الطابع الشامل الذي تتسم به أقسام مختلفة من البرنامج الفرعي، فسوف تتعاون الشعبة مع برامج فرعية أخرى في اللجنة في تنفيذ هذا البرنامج. وسوف يسترشد التوجه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي بصفة رئيسية بخطة عام ٢٠٦٣، وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، واتفاق باريس المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وعملية متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسيركز البرنامج الفرعي بوجه خاص على الاتفاقات المتصلة بتسخير التكنولوجيا والابتكار، واستغلال قطاع التعدين لفائدة التنمية المستدامة، وشق مسارات إنمائية مقاوِّمة لتغير المناخ وقليلة الانبعاثات الكربونية. وسيولَى الاهتمام إلى تمكين المرأة في سياق إدماج المنظورات الجنسانية في عمل البرنامج الفرعي، وإلى الحدّ من الفقر وكذلك الشراكة العالمية من أجل التنمية.

١٥-٣٢ و سيركز البرنامج الفرعي على البحوث ووضع السياسات والعمل التحليلي لكي يوفر الدعم للدول الأعضاء في المجالات التالية: تشجيع استخدام الابتكارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنظم التكنولوجية؛ وتنمية الموارد المعدنية في إطار الرؤية الأفريقية للتعدين؛ والدعوة إلى إجراء بحوث وتحليلات ذات أهمية بالنسبة للسياسات للاسترشاد بها في صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع خضرنة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والاستفادة إلى أقصى حد من ثروات الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ ومساعدة الدول الأعضاء في التصدي لتحديات تغير المناخ في القطاعات الرئيسية ووضع الخطط والآليات الملائمة التي تعكس أولويات التنمية الوطنية وسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها. وسيتم نشر النتائج وستحال التوصيات السياساتية إلى الحكومات والهيئات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

١٥-٣٣ وسيجري عن طريق البرنامج الفرعي تعزيز الحوار السياساتي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين الجهات صاحبة المصلحة على الصُعد الإقليمي والوطني والمحلي وذلك عن طريق المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية والمنابر الإلكترونية. وفضلا عن ذلك، سيجري دعم إنشاء الشبكات وتشغيلها بغرض توليد المعارف وتحديثها ونشرها. وسوف تشمل الاستراتيجية كذلك تقديم خدمات التعاون التقني مثل الدورات وحلقات العمل التدريبية المتخصصة.

١٥-٣٤ وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز الشراكات مع منظمات البحوث الأفريقية وغير الأفريقية والمؤسسات المتخصصة والشركاء الإنمائيين لكي يستفيد منها في إنجاز أنشطته المختلفة. وستكمل هذه الشراكاتُ الاستراتيجية القدراتِ الداخلية، وتساعد على حشد الخبرات، وتوسع نطاق البرنامج بحيث يشمل مختلف أرجاء القارة الافريقية.

١٥-٣٥ وسيكفل البرنامج الفرعي إضافة إلى ذلك التعريف بعمله وإنجازاته الرئيسية على نطاق واسع من خلال تحديث وتطوير موقعه الشبكي وقواعد بياناته بانتظام، وتوزيع منشوراته الرئيسية واستنتاجاته على نطاق واسع في إطار المناسبات الدولية والمؤتمرات ذات الصلة، والمشاركة في المنتديات الرئيسية التي تضم واضعي السياسات المعنيين والأكاديميين وأصحاب المصلحة الآخرين سواء داخل المنطقة أو خارجها.

البرنامج الفرعي ٤
الإحصاءات

هدف المنظمة: تحسين إنتاج البيانات والإحصاءات جيدة النوعية ونشرها واستخدامها في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج البيانات والإحصاءات ونشرها واستخدامها من أجل تيسير	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي قامت بوضع استراتيجية إحصائية كجزء من خطتها الوطنية للتنمية المستدامة

وضع السياسات القائمة على الأدلة وتسهيل التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ	'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنتج إحصاءات وتبلغ بشأنها في ثلاثة مجالات على الأقل من المجالات الإحصائية الناشئة، لكي تُستخدم في رصد تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أساس تصنيف مناسب حسب الاعتبارات الجغرافية والجنسانية
	'٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنتج إحصاءات عن الأحوال المدنية على أساس نظام التسجيل المدني
	'٤' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتطبقه لتجميع الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية
	'٥' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم الأجهزة المحمولة لجمع البيانات في أنشطة إحصائية رئيسية
(ب) تحسين توافر إحصاءات متوائمة في قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تملك نقطة بيانية واحدة على الأقل، ترد في قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لنسبة ٥٠ في المائة من مجموعة المؤشرات الإقليمية لخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
	'٢' زيادة النسبة المئوية للمستخدمين الذين يبدون رضاهم عن جودة البيانات الواردة في قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومدى شمولها وتوقيت إدراجها
(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج البيانات والمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المحدثة واستخدامها لاتخاذ قرارات مبنية على الأدلة في أفريقيا	(ج) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تضع سياسات واستراتيجيات لدمج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية
	'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم تكنولوجيات المعلومات الجغرافية المكانية في جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها
	'٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعد مجموعات أساسية من البيانات الجغرافية المكانية، بما في ذلك المعاجم الجغرافية الوطنية وبيانات الحدود الإدارية الوطنية، وتتيحها للمستخدمين

الاستراتيجية

١٥-٣٦ سيركز عمل المركز الأفريقي للإحصاءات بشكل كبير على تنمية قدرات البلدان على إنتاج إحصاءات وبيانات جيدة النوعية تُعد في الوقت المناسب لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى طابع الإحصاءات الذي يجعلها جزءا من تخصصات متعددة، سيعمل المركز عن كثب مع سائر الشُّعب والمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية، ومع مراكز البيانات في المكاتب دون الإقليمية خصوصا. وتعد الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين أمرا في غاية الأهمية لنجاح هذا البرنامج.

١٥-٣٧ وسيسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء على جمع واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة على مختلف مستويات التصنيف، بما في ذلك التصنيف على أساس الاعتبارات الجنسانية، وذلك لتحقيق ما يلي: دعم العمليات المحسّنة والقائمة على الأدلة في مجالات صنع القرارات السياساتية والتخطيط وتنفيذ البرامج؛ ورصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛ ودعم مواءمة أساليب الأنشطة الإحصائية في مجالات التعداد، والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والدراسات الاستقصائية، والتصنيفات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بما يتماشى مع المفاهيم والمعايير الدولية.

١٥-٣٨ وسيقدم البرنامج الفرعي دعما كافيا لما تبذله الدول الأعضاء من جهود لتحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع. وسيُولى اهتمام خاص لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام البيانات الإدارية، وهي البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات جنسانية، ولإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، ولرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيتم أيضا تقديم الدعم في المجالات الإحصائية الناشئة من خلال أعمال تتعلق بالمنهجية. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في دعم الدول الأعضاء لتلبية الطلب المتزايد على توفير البيانات والإحصاءات في الوقت المناسب وبطريقة مجدية.

١٥-٣٩ وسيواصل البرنامج الفرعي القيام بدور رائد في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تصميم استراتيجياتها الإحصائية وتنفيذها في إطار خططها الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تلبية احتياجات البيانات والإحصاءات المتعلقة بخطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيواصل البرنامج أيضاً القيام بدوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وهو الدور الذي يشدد على أهمية الإحصاءات القابلة للمقارنة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. وسيجري بصورة مستمرة جمع بيانات إحصائية محسنة وقابلة للمقارنة لإثراء قاعدة البيانات الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتحقيقا لهذا الغرض، سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية ومراكز البيانات التابعة للمكاتب دون

الإقليمية على تطبيق الممارسات الحديثة في جمع البيانات باستخدام الأدوات والأساليب التي تتيحها تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتيسير جمع البيانات.

١٥-٤٠ وتمشيا مع الاتجاهات العالمية لجعل الجغرافيا والإحصاءات أدوات تيسير للتحليلات المكانية والإدارة المكانية للمعلومات، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول الأعضاء في مساعيها إلى تحسين التنسيق بين استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات والهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية، وإلى دمج أنظمة المعلومات الجغرافية وما يتعلق بها من تكنولوجيات في جميع مراحل العمليات الإحصائية ذات الصلة. وسيوسع البرنامج الفرعي نطاق مشاركته في المبادرات العالمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وسيعمل مع المنظمات الوطنية المعنية برسم الخرائط لبلورة موقف أفريقيا.

١٥-٤١ وستشمل الاستراتيجية أيضاً عملا منهجيا، بما في ذلك إعداد كتيبات ومبادئ توجيهية؛ وتنفيذ مشاريع ميدانية؛ وتدريبا؛ وحملات دعوية تتناول القضايا المؤسسية وتصميم الاستراتيجيات بشأن الإحصاءات؛ ونشرا للمعلومات وأفضل الممارسات؛ ومساعدة تقنية؛ وتعبئة للموارد. وسيتم التركيز بشكل خاص على وضع أدلة لإنتاج إحصاءات متوائمة، ودعم الأفرقة العاملة الإحصائية التي تعنى بمسائل مواءمة إحصاءات الأسعار؛ وإحصاءات الحسابات القومية؛ والتجارة والمالية العامة؛ وتعدادات السكان والمساكن؛ وتعهد قواعد البيانات؛ وأنشطة الدعوة؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية في المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وبناء المؤسسات.

البرنامج الفرعي ٥
تنمية القدرات

هدف المنظمة: تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتسريع التحول الهيكلي في سياق أولويات الاتحاد الأفريقي، بما يشمل خطة عام ٢٠٦٣، وأولويات برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على صياغة أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة له وتنفيذ هذه الأولويات والبرامج ورصدها وتقييمها، وقدرته على ضمان تعميم المنظور الجنساني	(أ) '١' زيادة عدد مشاريع تنمية القدرات المنفذة بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار صياغة أولويات وبرامج الأجهزة والمؤسسات التابعة للاتحاد الأفريقي وتنفيذ هذه الأولويات والبرامج ورصدها والإبلاغ عنها، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية '٢' زيادة عدد أجهزة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية التي تبدي رضاها عن خدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تنمية القدرات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالتحول الهيكلي في أفريقيا	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية التي تتلقى خدمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تنمية القدرات من أجل صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الداعمة لأولويات التنمية وخطتها في أفريقيا والإبلاغ عنها

الاستراتيجية

١٥-٤٢ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنمية القدرات. وستركز الشعبة على ترجمة أعمال البحث والتحليل التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أنشطة تنفيذية لتنمية القدرات من أجل تحقيق أكبر قدر من الفعالية في تدخلات اللجنة، فضلا عن كفالة تعميم المنظور الجنساني.

١٥-٤٣ وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج الفرعي إلى الاتحاد الأفريقي وأجهزته خدمات لتنمية القدرات مصممة لتعزيز قدرة الاتحاد وأجهزته في المجالات التالية: أوجه التآزر على نطاق المنظومة؛ والمبادرات الاستراتيجية؛ والحوار السياساتي؛ والخدمات الاستشارية السياساتية في المجالات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، والتخطيط الإنمائي، والتصنيع، وإدارة الموارد الطبيعية؛ وتنمية المهارات؛ وتيسير وإدارة المعرفة.

١٥-٤٤ وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي قدرة الاتحاد الأفريقي وأجهزته، بما فيها وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تعميق خطة الاتحاد الأفريقي للتكامل القاري والنهوض بها. ومع مراعاة المسائل الجنسانية، ستعزز الاستراتيجية قدرات الدول الأعضاء ومنظماتها في مجال صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الدولية والقارية.

١٥-٤٥ وفي سياق تنفيذ الاستراتيجية، سيجري التركيز على إطار الأهداف الإنمائية الأفريقية، الذي يجمع بين أهداف خطة تنفيذ السنوات العشر المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣ وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥-٤٦ وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم التقني المباشر أيضا للمجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النيباد وعملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وأمانتها والدول الأعضاء المشاركة، من أجل تعزيز إمساك أفريقيا بزمام خطة التنمية في أفريقيا وقيادتها لها. وفي هذا السياق، سيزيد البرنامج الفرعي المساعدة التي يقدمها إلى الدول الأعضاء لتنفيذ أنشطة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة في مجال بناء قدرات موثوقة لدعم هيكل الحوكمة الخاص بالاتحاد الأفريقي والحفاظ على تلك القدرات. أما التنسيق والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، فسيضطلع البرنامج الفرعي بتنسيقهما من خلال اجتماعات التنسيق الإقليمية لوكالات

الأمم المتحدة التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج النيباد التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٥-٤٧ وسيقدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية أيضا وغير ذلك من أشكال الدعم في مجال تنمية القدرات، استجابةً لطلبات محددة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، من أجل تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

البرنامج الفرعي ٦
الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

هدف المنظمة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإبلاغ بذلك، وعلى معالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على النساء والفتيات .	(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبلغ عن تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم الاعتبارات الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية.	(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وسياسات وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٤٨ ستتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي في مواصلة تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لاعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ونظرا لما تتسم به الاعتبارات الجنسانية من طابع شامل لجميع المجالات، سيجري التركيز على اعتماد سياسات سليمة وتشريعات واجبة النفاذ وتعزيزها وعلى تطلعات ومبادرات ذات منظور جنساني ومؤشرات خاصة للنساء. وسيكون هناك تركيز خاص على الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة والتطلع رقم ٦ من تطلعات خطة عام ٢٠٦٣. وسيُقدَّم الدعمُ التقني إلى الدول الأعضاء، ولا سيما إلى الآليات الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية لكفالة إعداد خطط التنفيذ الوطنية لهذه الالتزامات العالمية والإقليمية على نحو يتواءم مع نتائج عملية استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مضي ٢٠ عاما على

اعتمادهما. وستسترشد هذه العملية أيضا بنتائج الدورة الأولى للجنة الشؤون الجنسانية والتنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، التي عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

١٥-٤٩ وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز البحوث القائمة على الأدلة في مجالات التمكين الاقتصادي للنساء وحقوق المرأة والحماية الاجتماعية، بما يتماشى مع مبادرة اللجنة الاقتصادية على نطاق القارة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيستخدم البرنامج الأدوات القائمة مثل الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية وسجل الأداء الأفريقي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالتعاون مع المركز الأفريقي للإحصاءات، سيقوم البرنامج الفرعي أيضا بوضع أدوات جديدة لدعم وتعزيزِ جمع البيانات والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والمراعية للاعتبارات الجنسانية وتحليلها، ورصدِ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

١٥-٥٠ وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز التعاون داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لزيادة تعميم المنظور الجنساني في جميع نواتج اللجنة بما في ذلك من خلال التدخلات في مجال تنمية القدرات ومؤشر تكافؤ الجنسين. وسيتم تعزيز التعاون المستمر داخل الشُعب مع البرنامج الفرعي ٩ تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاندماج الاجتماعي. وسيواصل البرنامج العمل مع المركز الأفريقي للسياسات المناخية والمركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن والمركز الأفريقي للسياسات التجارية والمبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي، بغية معالجة الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ في قطاع استخراج الموارد الطبيعية وفي مجالي التجارة وسياسات الأراضي. وسيتعزّز التعاون مع شعبة تنمية القدرات والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط لتزويد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بخدمات استشارية وخدمات تنمية قدرات مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات القطرية لكل بلد. وسيعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا على كفالة إيراد الأبعاد الجنسانية بشكل واضح في الموجزات القطرية التي تصدرها اللجنة.

١٥-٥١ وسيمضي البرنامج الفرعي، دعمًا لتنفيذ أنشطته، في تعزيز الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة من خلال الآليات التشاورية الإقليمية. وسيعمل أيضا على تعزيز الأنشطة المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيقوم بتحديد استراتيجية شراكة واضحة لتقوية العلاقات مع المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات البحثية وتعزيزها. وبالإضافة إلى ذلك، سيبادر البرنامج إلى إقامة شراكات مع شركاء غير تقليديين مثل مؤسسات القطاع الخاص بغية تسخير إمكاناتها لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيجري تمتين العلاقات القائمة مع شركاء التنمية، وستُقام علاقات أخرى مع شركاء جدد وناشئين.

البرنامج الفرعي ٧
الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١
الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في شمال أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط ووضع السياسات استنادا إلى الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستجيب للدراسات الاستقصائية مبديةً درجة عالية من الرضا عن الموجزات القطرية '٢' زيادة عدد السياسات والبرامج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعزز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات الإحصاء والتخطيط الاقتصادي دعما للتحول الهيكلي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية واتحاد المغرب العربي على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها الدول الأعضاء وبلدان اتحاد المغرب العربي ومنظمات حكومية دولية دون إقليمية أخرى أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية '٢' زيادة عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحول الهيكلي في شمال أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٥٢ تندرج الاستراتيجية العامة ضمن الخطط العالمية والإقليمية التي تشارك فيها الدول الأعضاء التي تلتزم بتعهدات من أجل تحقيق الأهداف والغايات وخطط العمل المتفق عليها. وسيدعم البرنامج الفرعي البلدان التالية في شمال أفريقيا، تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا وذلك في مساعيها من أجل وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ومشاريع ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيدعم برنامجُ العمل كذلك التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بتمويل التنمية، على نحو ما تم الاتفاق عليه في إطار خطة عمل أديس أبابا.

١٥-٥٣ وستركز الاستراتيجية على تقديم الدعم التقني ذي الصلة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحسين قدرتها على استدامة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع التركيز بشكل خاص على التكامل الإقليمي والجوانب الجنسانية والتصنيع.

١٥-٥٤ وسيواصل البرنامج الفرعي أنشطته المتعلقة بتنمية قدرات النظم الإحصائية الوطنية دعماً لإنتاج بيانات دقيقة ومنتظمة. وستوضع التوصيات السياساتية المنبثقة عن تلك العملية استنادا إلى أدلة مستمدة من إحصاءات محدّثة.

١٥-٥٥ وستُقدم المساعدة إلى اتحاد المغرب العربي في تنفيذ خارطة الطريق الخاصة به التي تسعى إلى إقامة منطقة مغاربية أكثر تكاملاً، مع مراعاة التطورات المستجدة على الصعيد القاري بشأن إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة. وسيدعم البرنامج الفرعي كذلك ما تقوم به بلدان شمال أفريقيا من أنشطة في إطار عملية إنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وستشمل هذه العملية تصميم وتطبيق سياسات المنطقة المتكاملة وتنفيذ آليات التمويل الذاتي لدعم رسم السياسات وتنفيذها من قبل اتحاد المغرب العربي.

١٥-٥٦ وسيتم التركيز بشكل خاص على بناء شبكات المعارف والمعلومات والمحافظة عليها من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة التي جرى تعلمها في المنطقة وخارجها وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وسيتواصل في إطار التعاون مع شعبة تنمية القدرات تقديم المساعدة التقنية إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء بشأن مواءمة الأطر القانونية المتعلقة بمسائل التنمية الإقليمية. وسيعمل المكتب دون الإقليمي عن كثب مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من أجل تنظيم حلقات العمل التدريبية ذات الصلة لفائدة الدول الأعضاء.

١٥-٥٧ وسيواصل المكتب دون الإقليمي العمل في إطار شراكة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة على المستويين الوطني والإقليمي وسائر الشركاء الإنمائيين في المنطقة دون الإقليمية من أجل تعزيز وجود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفعاليتها. وتعتبر آليةُ التنسيق دون الإقليمي منبرا ملائما لمواصلة تعزيز التعاون مع المؤسسات والجهات الفاعلة الوطنية بغية تقديم الدعم المتسق لعملية التكامل الإقليمي. وسيعمل المكتب دون الإقليمي عن كثب أيضا مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة مثل القطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وسيعزز الروابط مع مختلف مجامع الفكر في المنطقة دون الإقليمية بهدف تطوير العلاقات وإقامة الشبكات عبر القارة، مثلما كان عليه الحال في الماضي من خلال الحوار المبتكر في إطار المنتدى الإنمائي لشمال أفريقيا.

١٥-٥٨ وستُدمَج أنظمة ضمان الجودة والتقييم في مجمل عمل البرنامج من أجل مراقبة الجودة والتأثير، وسيجري تكييف استراتيجيته وفقاً لذلك.

العنصر ٢
الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط ووضع السياسات استنادا إلى الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبدي رضاها عن الموجزات القطرية '٢' زيادة عدد السياسات والبرامج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعزز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات الإحصاء والتخطيط الاقتصادي دعما للتحول الهيكلي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية '٢' زيادة عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحول الهيكلي في غرب أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٥٩ سيتولى المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولية تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي، وتغطي أعمال المكتب البلدان الخمسة عشر التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وسيعمل البرنامج الفرعي بتنسيق وثيق مع الشُعب والمكاتب الأخرى للجنة، ومع المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومركز المساعدة الفنية الإقليمية لغرب أفريقيا. وستركز الاستراتيجية على تقديم الدعم ذي الصلة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتلك الواردة في خطة التكامل الإقليمي لغرب أفريقيا، وخطة التنمية

الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرنامج الاقتصادي الإقليمي الخاص بالاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ونتائج الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ومنها مثلا اتفاق باريس.

١٥-٦٠ وستعزز استراتيجية البرنامج الفرعي مواصلة الجهود الرامية إلى تدعيم قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات الإحصاء والتخطيط الإنمائي. وفي هذا الصدد، سينصب التركيز على تعزيز عمليات إنتاج وتعميم البيانات القطرية ودون الإقليمية ومواءمتها مع المعايير والتصنيفات الدولية؛ والمساعدة على نشر تطبيقات قواعد البيانات مثل قاعدة البيانات الإحصائية StatBase وقاعدة بيانات Pheonix، ووضع قاعدة بيانات مركزية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ وإدخال أبعاد التحول الهيكلي الاقتصادي في الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية؛ وبناء القدرات في مجال التخطيط الإنمائي واستخدام أدوات رصد المشاريع وتقييمها.

١٥-٦١ وسيضطلع البرنامج الفرعي كذلك ببعثات لتجميع البيانات، وبإجراء حوار سياساتي ومبادرات لبناء القدرات دعماً لوضع وتعهد قاعدة البيانات دون الإقليمية، وإعداد الموجزات القطرية، وغير ذلك من المنشورات والنواتج التي يصدرها المكتب دون الإقليمي.

١٥-٦٢ وسيعمل البرنامج الفرعي مع المركز الأفريقي للإحصاءات وغيره من الشُعب الفنية على تقديم الدعم الكافي للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين النظم الإحصائية الوطنية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة. وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيضطلع المكتب دون الإقليمي بإنشاء مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية وسيقوم بالإشراف عليه للاستفادة منه في مصرف البيانات المشترك في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ولدعم جميع الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة.

١٥-٦٣ ولإنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٧ وتنفيذ التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وترقبا لإبرام اتفاقات الشراكة الاقتصادية المرتقبة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي وإدخال هذه الجماعة العمل بعملة موحدة في دولها، سيقتضي الأمر إجراء تحليلات محددة للتأكد من أن بلدان غرب أفريقيا جاهزة تماما ودعم أعمالها المرتبطة بذلك. والتحديات التي ستظل ماثلة أمام التنمية في غرب أفريقيا خلال فترة السنتين الحالية تتمثل في العمليات الديموغرافية، والتوسع الحضري، والتنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتصنيع والمسائل المتصلة بسلاسل القيمة الزراعية، فضلاً عن المخاطر السياسية والأمنية. وستظل هذه المسائل والتحديات تلقى الاهتمام الواجب في إطار البرنامج الفرعي من خلال عنصره المتعلق بالمبادرات دون الإقليمية.

١٥-٦٤ وسيتناول البرنامج الفرعي قضايا أخرى ناشئة مثل تغير المناخ والهجرة الدولية والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وذلك من خلال إقامة الشراكات الاستراتيجية

وعلاقات التعاون الإقليمية بشكل مبتكر مع الدول الأعضاء ومؤسسات المعرفة والبحوث وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وستركز الاستراتيجية على إجراء تقييم للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في البلدان، وعلى خطط العمل الرامية إلى تحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية وفقاً لبرنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية.

٦٥-١٥ وبالتزامن مع جهود المكتب دون الإقليمي لتعزيز علاقته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، سيواصل المكتب العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى في إطار آلية معززة للتنسيق دون الإقليمي.

العنصر ٣
الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في وسط أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط ووضع السياسات استنادا إلى الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبدي رضاها عن الموجزات القطرية '٢' زيادة عدد السياسات والبرامج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعزز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات الإحصاء والتخطيط الاقتصادي دعما للتحول الهيكلي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية '٢' زيادة عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٦٦ سيتولى مسؤولية تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا الذي يغطي البلدان السبعة التالية: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وسينفذ المكتب برنامج عمله بالتعاون الوثيق مع المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومع شُعَب مختلفة تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستركز استراتيجية التنفيذ على تقديم خدمات استشارية إلى الدول الأعضاء وتنفيذ أنشطة مشتركة بهدف تحسين نظمها الإحصائية وزيادة توافر البيانات والمعلومات وجودتها. وفي هذا الصدد، سيتم العمل المندرج في إطار هذا العنصر في ظل تعاون وثيق مع الوكالات الإحصائية الوطنية بغية جمع مجموعة متنوعة كبيرة من الإحصاءات، بما في ذلك بيانات عن رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والتعدادات، والدراسات الاستقصائية، والتصنيف الاقتصادي، والمؤشرات الإنمائية. وسيقدم المركز الأفريقي للإحصاءات المساعدة إلى الدول الأعضاء، مستعينا في ذلك بالتكنولوجيات الحديثة وبمهاراته التقنية، بغية تيسير جمع إحصاءات جيدة ومتوائمة وقابلة للمقارنة وتجهيزها واستخدامها. وعلاوة على ذلك، سيركز البرنامج الفرعي على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تضمين استراتيجياتها الإنمائية المبادرات الإقليمية والدولية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل السنوات العشر المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تلك الاستراتيجيات.

١٥-٦٧ ومن خلال إنتاج موجزات قطرية، سيقدم هذا العنصر للدول الأعضاء المشورة في مجال السياسات دعما لخططها الإنمائية مع التركيز على التحول الهيكلي. وستتضمن الموجزات القطرية البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات المتعلقة بمجموعة متنوعة من الإحصاءات بشأن النواتج، والتجارة، والحوكمة، والتعدين، والزراعة، والاقتصاد الكلي، والمتغيرات النقدية والمالية، والتحويلات، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى. وستُحدد فرص التحول الهيكلي وتقدم التوصيات المناسبة وفقاً لذلك.

١٥-٦٨ وسيعكس عنصر المبادرات الخاصة التابع للبرنامج الفرعي الأولوياتِ التي حددتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز الانتعاش في فترة ما بعد النزاع والتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيقدم هنا العنصرُ المساعدة إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تحديدا من أجل تضمين استراتيجياتها الإنمائية في المبادرات الإقليمية والدولية من قبيل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل السنوات العشر المتصلة بخطة عام ٢٠٦٣. وعلاوة على الشراكات مع مكاتب الإحصاء الوطنية، ستُعزز الشراكات أيضا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال المشاركة في أنشطة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وآلية التنسيق دون الإقليمي، ومع مصرف التنمية الأفريقي ومصرف دول وسط أفريقيا ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا من خلال أنشطة مشتركة من قبيل تنفيذ

خطة النقل الرئيسية التوافقية ودعم اللجنة التوجيهية المعنية بترشيد الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في شرق أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط وضع السياسات استنادا إلى الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مع مراعاة المنظورات الجنسانية	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبدي رضاها عن الموجزات القطرية '٢' زيادة عدد السياسات والبرامج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعزز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات الإحصاء والتخطيط الاقتصادي دعما للتحول الهيكلي
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها الدول الأعضاء وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية '٢' زيادة عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحول الهيكلي في شرق أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٦٩ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر من البرنامج الفرعي على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، الذي يغطي البلدان الأربعة عشر التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر. كما يغطي المكتب دون الإقليمي جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

١٥-٧٠ وفي سبيل تحقيق الهدف والإنجازات المرتقبة، سيركز البرنامج الفرعي على انتاج موجزات قطرية وتقديم مبادرات دون إقليمية. وستقيّم الموجزات القطرية حالة التحول الهيكلي في المنطقة دون الإقليمية وتحدد المسائل التي تتطلب المزيد من التحليل والدعم من جانب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وستكون المبادرات دون الإقليمية والخدمات الاستشارية علاوة على التدخلات المصممة خصيصا لبناء القدرات هي الوسيلة التي تُلبى من خلالها حاجة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للمساعدة. وستشمل عملية التشخيص إجراء حوارات مخصصة رفيعة المستوى بشأن السياسات العامة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

١٥-٧١ وستتيح آلية التنسيق دون الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي منتدى مثالياً لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية. وستقوم برامج رئيسية محددة من قَبِيل برامج الاقتصاد الأزرق والاتفاق الثلاثي للتجارة الحرة وتعميم أنظمة النقل الذكي في الهياكل الأساسية للممرات، بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وذلك على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

١٥-٧٢ ووفقاً لنموذج العمل الجديد للجنة الاقتصادية لأفريقيا واستراتيجيتها في مجال إدارة المعارف، سيُنجز المكتب دون الإقليمي عمله بالتعاون الوثيق مع مجامع الفكر والجامعات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، في بغية زيادة نفوذ العمل الذي تقوم به اللجنة وتأثيره إلى الحد الأقصى على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وستُعطى الأولوية للتفاعل مع المرفق الأفريقي المقرر إنشاؤه للتعاون في مجال البحوث.

١٥-٧٣ وستُعمم الأبعاد الجنسانية في جميع الأعمال ذات الصلة وسيجري تصنيف البيانات حسب نوع الجنس.

العنصر ٥
الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في الجنوب الأفريقي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية على إنتاج ونشر بيانات جيدة النوعية تصدر في أوانها لأغراض التخطيط ووضع السياسات استنادا إلى الأدلة وتحسين الإدارة الاقتصادية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تبدي رضاها عن الموجزات القطرية '٢' زيادة عدد السياسات والبرامج التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا التي تعزز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات الإحصاء والتخطيط الاقتصادي دعما للتحول الهيكلي
(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية	(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية '٢' زيادة عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحول الهيكلي في الجنوب الأفريقي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٧٤ يتولى المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي مسؤولية تنفيذ هذا العنصر من عناصر البرنامج الفرعي. ويغطي المكتب البلدان الأحد عشر التالية: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا. وفي سبيل تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها ومصنفة حسب نوع الجنس، سيعمل المكتب دون الإقليمي عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات من أجل توفير الدعم التقني لمكاتب الإحصاء الوطنية في تنفيذ المنهجيات والأدوات الحديثة بغية تحسين عملياتها الإحصائية وتيسير جمع البيانات. وسعياً إلى تحقيق هدف التحول إلى مركز امتياز في الجنوب الأفريقي في مجال البيانات، ستُعطي الأولوية في إطار هذا العنصر لاستمرارية جمع البيانات جيدة النوعية التي تصدر في أوانها وتُصنف حسب

نوع الجنس، وذلك من أجل إنشاء قاعدة بيانات إحصائية للجنوب الأفريقي تغذي باستمرار مصرف البيانات المشترك التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا دعما لأعمال البحوث السياساتية.

١٥-٧٥ وإلى جانب مكاتب الإحصاء الوطنية، سيواصل المكتب دون الإقليمي تعزيز الروابط والتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل استكشاف مجالات أخرى للتعاون الإحصائي تعكس الأولويات دون الإقليمية، بما في ذلك الحاجة إلى إحصاءات متسقة وقابلة للمقارنة في الجنوب الأفريقي بغية تعزيز التكامل الإقليمي. وعلاوة على ذلك، سيواصل المكتب دون الإقليمي إعداد وتحديث الموجزات القطرية بوصفها منشورات متكررة بارزة تصدرها اللجنة بهدف توفير بيانات اقتصادية واجتماعية ومعلومات مؤسسية وسياساتية وتنبؤات وتحليلات للمخاطر والسياسات، تستفيد منها مجموعة من العملاء تشمل الدول الأعضاء والمستثمرين المحليين والدوليين والمجتمع المدني وصانعي السياسات والقرارات في الجنوب الأفريقي وغيرها من المناطق. وتحقيقا لهذا الأمر، سيتفاعل المكتب دون الإقليمي عن كثب مع شُعب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المعنية بالتنبؤات ووضع المؤشرات التي تُعتبر من العناصر الرئيسية في إنتاج الموجزات القطرية ومن أمثلتها دليل التنمية الاجتماعية في أفريقيا، والدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، ودليل التكامل الإقليمي الأفريقي.

١٥-٧٦ وكجزء من هذا العنصر، سينظم البرنامج الفرعي اجتماعات خبراء وحوارات سياساتية وسيقدم الدعم التقني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسائر المنظمات دون الإقليمية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بهدف تحسين قدرتها على تصميم وتنفيذ المبادرات الرئيسية ذات الأولوية التي اعتُمدت على الصعيد دون الإقليمي، وسيتناول أيضا المسائل الإنمائية الاستراتيجية والمسائل الناشئة ذات الصلة بالتحول الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وسيشمل ذلك دعم البرامج والتدخلات التي تتم في إطار مجموعة المبادرات دون الإقليمية، مثل الاضطلاع بالعمل التحليلي الموجه نحو دعم تنفيذ أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق آلية التنسيق دون الإقليمي، وتقديم الدعم الوظيفي لعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها إقليمياً ودولياً، بما في ذلك خطة عام ٢٠٦٣. وسيستعين المكتب دون الإقليمي بمنتديات مثل جلسات لجان الخبراء الحكومية الدولية التابعة له، والحوارات السياساتية والمناسبات الخاصة باعتبار أنها تتيح الفرصة لتوعية الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بهذه الالتزامات الإقليمية والعالمية في مجال التنمية والترويج لها بينها.

١٥-٧٧ وعلاوة على ذلك، سيشرك المكتب دون الإقليمي الحكوماتِ والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في ضمان تواؤم الخطط والأولويات وبرامج العمل والمبادرات الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي مع أهداف خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٨-١٥ ولتعزيز فعالية وتأثير تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشطتها في المنطقة دون الإقليمية، سيعزز المكتب دون الإقليمي الشراكات القائمة ويقيم شراكات جديدة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات والمنظمات البحثية ومجامع الفكر العاملة في الجنوب الأفريقي. ومن العناصر الهامة للاستراتيجية تركيزُها على إقامة وتعهد شبكات للمعارف والمعلومات من أجل تسخير المعلومات ونشرها بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. ولتحقيق هذه الغاية، سيواصل المكتب دون الإقليمي بناء حضور نشط في شبكات المعارف مثل شبكة تسخير المعرفة لأغراض التنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا [knowledge4africa.uneca.org] والحفاظ على هذا الدور، متخذا إياه استراتيجيةً لنشر المعرفة على نطاق أوسع في أوساط المعنيين بالسياسة العامة. وسيحافظ المكتب دون الإقليمي على صلاته الوثيقة مع أوساط الممارسين المهنيين، باعتبار ذلك وسيلة فعالة للعمل مع المؤسسات الشريكة وخبراء السياسة العامة من أجل الاستمرار في التعلم من الغير وتبادل أفضل الممارسات معهم.

البرنامج الفرعي ٨
التخطيط والإدارة في مجال التنمية

هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعما للتحول الهيكلي للدول الأعضاء

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التخطيط الإنمائي بصورة أفضل، بما يشمل وضع رؤى طويلة الأجل، وتصميم وتخطيط السياسات القطاعية، والتخطيط الحضري والإقليمي	(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد وتطبق نهج وسياسات وأدوات التخطيط المناسبة من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها الاستراتيجية استنادا إلى المبادئ التوجيهية والتوصيات الناشئة عن تدخلات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
	'٢' زيادة عدد المشاركين الذين استجابوا للدراسات الاستقصائية ويقرون باستفادتهم بدرجة كبيرة من التدريب الذي حصلوا عليه في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال التخطيط الإنمائي والإدارة العامة والإدارة القائمة على النتائج
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتطبيق نُهُج أفضل لصياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها ورصدها وتقييمها	(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أدوات ونُهُج جديدة أو محسَّنة لوضع السياسات الاقتصادية وإدارتها وفقاً لتوصيات الشعبة
	'٢' زيادة عدد المشاركين الذين يُقِرُّون بأنهم استفادوا من أنشطة التدريب الذي حصلوا عليه في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والتي تهدف إلى تحسين عملهم المتعلق بوضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشدة على الجوانب الجنسانية

الاستراتيجية

١٥-٧٩ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. وفي سياق خطة التحول الهيكلي في أفريقيا التي ترتكز إلى أُطر إنمائية رئيسية من قبيل خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا التي تعكف الدول الأعضاء على إدماجها في خططها الإنمائية، يحتفظ المعهد بأهميته ودوره المحوري في مجال تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان الأفريقية من أجل تسريع التحول على الصعيد القاري. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يهدف المعهد إلى المساهمة في بناء قدرات البلدان الأفريقية بحيث تتمكن بصورة مستقلة من استخدام أدوات التخطيط الإنمائي لتحقيق الأهداف الأساسية المتعلقة بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها ومجتمعاتها.

١٥-٨٠ وفي سبيل ذلك، يواصل المعهد الاستثمار بكثافة في توسيع نطاق أنشطته وبرامجه المتعلقة بتنمية القدرات والخدمات الاستشارية والحوار السياساتي التي تستهدف موظفي الحكومات الأفريقية ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية وكبار المسؤولين، ولا سيما الجيل القادم من الموظفين الفنيين الأصغر سنا والموظفات. وسيولي المعهد اهتماما كبيرا أيضاً للمطالب المقدمة من الدول الأعضاء والأولويات المحددة في الأطر الإنمائية الرئيسية المذكورة أعلاه التي توجه التنمية في أفريقيا على الأمدين المتوسط والطويل. وستشمل أنشطة المعهد لفترة السنتين توفير التدريب الشامل وخدمات التعاون التقني للحكومات والجهات المعنية الأخرى، وإجراء البحوث التربوية التطبيقية واستحداث شبكات معرفة تربط بين الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما تلك المتعلقة بأداء القطاع العام في المنطقة. وسيواصل المعهد سعيه لكي يصبح أول مركز تدريب أفريقي في مجالات التخطيط والإدارة العامة من خلال تقديم ونشر مبادرات جديدة لتلبية الاحتياجات المحددة للدول الأعضاء.

١٥-٨١ ومن أجل سد الفجوة بين البحوث المتعلقة بالسياسات وتوفير المعرفة، سيتفاعل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بشكل وثيق مع الشُعب والمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل توسيع شراكاته العالمية، بما في ذلك التعاون مع الجامعات الأفريقية ومجامع الفكر، وذلك بهدف تعزيز قدرته على تقديم دورات لامركزية وبرامج لمنح درجة الماجستير في جميع أنحاء أفريقيا. وعلاوة على ذلك، سيتم توفير فرص التعلم بالسبل الإلكترونية وعن طريق الإنترنت إلى المسؤولين في الدول الأعضاء من أجل زيادة حجم البرامج التابعة للمعهد ونطاقها ووجودها وآثارها، بالإضافة إلى نشر ثقافة التعلم المستمر وتحديث المهارات. وسيجري استكشاف فرص للقيام بتدخلات مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة في مجال بناء القدرات وتقديم المزيد من أنشطة التدريب وإعادة التدريب، وسوف تُبذل جهود من أجل إقامة علاقات تواصل بين المديرين والقيادات في القطاع العام والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي جميع الأنشطة التي يقدمها المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، سيكفل المعهد وصول عروضه في مجال التدريب إلى عدد أكبر من المَوظِّفات عن طريق التوسع في نشر برنامجه للتدريب السنوي،

وتشـــجيع الدول الأعضـــاء بشـــدة على ترشـــيح موظفات للالتحاق بدورات المعهد التدريبية، وممارسة التمييز الإيجابي عند الضرورة.

البرنامج الفرعي ٩
سياسات التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تحقيق التنمية البشـرية والاجتماعية المسـتدامة المنصـفة والشـاملة للجميع من أجل إحداث تحول في أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	*مؤشرات الإنجاز*
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضـــاء على تعميم مســـائل العمـالـة والحمـايـة الاجتمـاعيـة والأمن التغـذوي في السياسات والاستراتيجيات الوطنية	(أ) زيادة عدد الدول الأعضـــاء والجماعات الاقتصـــادية الإقليمية التي تنفذ ســـياســـاتٍ ونُهج وأدواتٍ جديدة من أجل تعزيز العمالة والأمن التغذوي والحماية الاجتماعية، مع زيادة التركيز على الاعتبارات الجنســـانية، في مســـاعيها إلى بلوغ غاياتها وأهدافها الاستراتيجية
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات السـكان والشـباب وتنفيذها ورصـدها، بما في ذلك في مجالات الهجرة والشيخوخة والإعاقة	(ب) زيادة عدد الدول الأعضـــاء والجماعات الاقتصـــادية الإقليمية التي تطبق التوصـيات والأدوات السـياسـاتية التي تعدها اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا من أجل إدماج المسـائل ذات الصـلة بالسـكان والشـيخوخة والهجرة والإعاقة وتنمية الشباب وغيرها من المسائل المتعلقة بالسكان في سياساتها وبرامجها الإنمائية الوطنية، مع التركيز على مســـألة المســـاواة بين الجنسين
(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضـــاء على وضـــع وتنفيذ ورصد سياسات التوسع الحضري وبرامجه واستراتيجياته	(ج) زيادة عدد الدول الأعضـــاء التي تســـتعين بالمعارف والمعلومات التي تعدها اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا من أجل وضـع وتنفيذ سـياسـات التوسـع الحضـري ورصـدها دعماً للتخطيط الإنمائي الوطني، مع التركيز على مسـألة المسـاواة بين الجنسين

الاستراتيجية

٨٢-١٥ يتمثل التركيز الاسـتراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في تقديم الدعم لتحقيق الرؤية العالمية للتنمية المســـتدامة على نحو ما تحددها خطة التنمية المســـتدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السـنوات العشـر الأولى المتصـلة بها وخطة عمل أديس أبابا، والإسـراع بوتيرة تحقق تلك الرؤية.

١٥-٨٣ ولسوف يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي في دعم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات وطنية ودون إقليمية ملائمة من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية بغية تحقيق نمو وتحول منصفين وشاملين للجميع. وستنبثق عن البرنامج الفرعي على وجه أكثر تحديدا معارف وأدوات ونُهج ترمي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد سياسات تتعلق بالعمالة والشباب والسكان والتوسع الحضري والحماية الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على الاعتبارات الجنسانية. وبذلك سيجري عن طريق البرنامج الفرعي إقامة وتعزيز الشراكات وأوجه التآزر والتعاون داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبينها وبين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وكذلك المنظمات الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومجامع الفكر والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٥-٨٤ وسيركز البرنامج الفرعي أيضا على المسائل المتعلقة بتنمية الشباب وديناميات السكان، مسترشداً من الناحية الاستراتيجية بالالتزامات الإقليمية والعالمية بما فيها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛ وبرنامج العمل العالمي للشباب. وستُجرى البحوث في مجال السياسات وسيتم توثيق أفضل الممارسات وتبادل المعارف وذلك لدعم الدول الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها واستعراضها. وسيزداد التركيز على دور اللجنة التعبوي، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي وبناء توافق الآراء حول الإسراع بتنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بالسكان، والشباب، والهجرة والتنمية، والإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة.

١٥-٨٥ وباعتبار البحوث والأعمال التحليلية التي تقوم على البيانات المستمدة من واقع التجربة عنصرا من العناصر المهمة في استراتيجية الشُعبة الرامية إلى الحدّ من الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع في القارة، فستوفر هذه البحوث والأعمال التحليلية الدعمَ لرسم السياسات الوطنية ودون الإقليمية الملائمة في مجال العمالة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الشباب والأمن التغذوي وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية والاستثمارات. وعلاوة على ذلك، سيضع البرنامج الفرعي أدواتِ رصد لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة بشأن الإدماج. وسيكمل أدواتِ الرصد هذه التركيزُ بشكل استراتيجي على أوجه عدم المساواة بجميع جوانبها والصلة بينها وبين النمو الشامل للجميع والمستدام، وتوفيرُ مزيد من الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية في القارة في مساعيها إلى تنفيذ الأهداف والغايات والمؤشرات ذات الصلة.

١٥-٨٦ وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج التوسع الحضري في صميم خططها الإنمائية على الصعيد الوطني، نظراً لأن التوسع الحضري عملية تشمل العديد من القطاعات ولها آثارها على مختلف عناصر التحول الهيكلي. وتحقيقا لهذه الغاية، سيجمع البرنامج الفرعي أدلةً ويولد معارف ويبني توافقاً في الآراء بشأن دور التوسع الحضري بوصفه قوة دافعة للنمو والتحول الشاملين للجميع. وينطوي ذلك على استحداث معارف وأدوات ومبادئ توجيهية سياساتية من أجل تحليل دور التوسع الحضري المستدام في تحقيق النمو والتحول على

الصعيدين الوطني والإقليمي، وإدماجه في صميم التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني، وكفالة رصده بدقة من خلال بيانات وإحصاءات موثوقة. وسيُراعَى في هذا العمل برنامجُ العمل الحضري العالمي الجديد المنتظر أن يُعتمد أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦. وسيركز البرنامج الفرعي كذلك على تعزيز التوسع الحضري من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين التخطيط وذلك من خلال العمل مع الهيئات الإحصائية الوطنية. وسيدعم البرنامج الفرعي بوجه خاص الدول الأعضاء في مساعيها لتنفيذ ورصد الهدف ١١ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والغايات والمؤشرات ذات الصلة به.

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٧	إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا
١٤٤/٥٧	متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
٢٧٠/٥٧ باء	التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي
٢٢٠/٥٨	التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية
٢٦٩/٥٨	تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات
٢٢٨/٥٩	الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
٧/٦١	التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية
٢٣٤/٦١	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٣١٠/٦٣	التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
٢١٥/٦٤	التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر
٢٢٢/٦٤	وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٧٥/٦٥	التعاون في ميدان التنمية الصناعية
٢١٤/٦٥	حقوق الإنسان والفقر المدقع
٢٤٠/٦٥	الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما
٢٧٨/٦٥	تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
٢٨٠/٦٥	برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

١٣٠/٦٦	المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
١٣٧/٦٦	إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان
٢١٤/٦٦	إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر
٢٢٤/٦٦	تمكين الناس والتنمية
٢٨٦/٦٦	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
٢٢٦/٦٧	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
١٤٥/٦٨	تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل
٢٠٨/٦٨	التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الذخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار
٢٣٨/٦٨	متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٩٩/٦٩	منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل عائدات الفساد وتيسير استرداد الموجودات وإعادة تلك الموجودات إلى أصحابها الشرعيين وإلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
٢٣٢/٦٩	إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية
٣١٣/٦٩	خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (خطة عمل أديس أبابا)
١/٧٠	تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
١٥٣/٧٠	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان
١٥٥/٧٠	الحق في التنمية
١٥٩/٧٠	العولمة وآثارها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
١٨٤/٧٠	تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
١٨٧/٧٠	التجارة الدولية والتنمية
١٩٢/٧٠	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
١٩٨/٧٠	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة
٢٠١/٧٠	تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
٢١١/٧٠	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط
٢١٥/٧٠	التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل
٢١٦/٧٠	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
٢١٨/٧٠	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

٢١٩/٧٠ دور المرأة في التنمية

٢٢٢/٧٠ التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٢٤/٧٠ نحو إقامة شـــراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/٢٠١٥ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

٣٥/٢٠١٥ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

قرارا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩٢٨(د – ٤٨) تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية

٩٢٩ (د — ٤٨) المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

البرنامج الفرعي ١
سياسات الاقتصاد الكلي

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٤٨ مباشـــرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصـــادي والتنمية المستدامة

١٩١/٥١ إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية

١٢٨/٥٤ تدابير مكافحة الفساد

١٩٧/٥٤ نحو نظام مالى دولى مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

٤/٥٨ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٣٤/٦٠ الإدارة العامة والتنمية

١١٦/٦٤ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

١٩٣/٦٤ متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاســتعراضــي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

٧٥/٦٥ منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها

٩٤/٦٥ دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية

١٢٣/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

١٤٦/٦٥ الآليات الابتكارية لتمويل التنمية

١٦٩/٦٥ منع ومكافحة ممارسـات الفسـاد وتحويل الأصـول المتأتية من مصـدر غير مشـروع وإعادة تلك الأصـول إلى بلدانها الأصـلية على وجه الخصـوص، تماشـيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٢٨٦/٦٥ تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التى يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

٣١٣/٦٥ متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

٣١٤/٦٥	طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية
٢٠٩/٦٦	تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
٢١٣/٦٦	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا
١٨٨/٧٠	النظام المالي الدولي والتنمية
١٩٠/٧٠	القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٦٤/٢٠٠٤	المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٣/٢٠٠٥	الإدارة العامة والتنمية
٢/٢٠٠٧	دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع
٣٠/٢٠٠٧	متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية
٢٥/٢٠٠٩	تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محدّدة من مجالات الجريمة

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٨ (د-٤٠)	تمويل التنمية
٨٦٢ (د-٤٢)	تعزيز تعبئة الموارد المحلية
٨٦٥ (د-٤٢)	الأزمة المالية والاقتصادية العالمية
٨٧٦ (د-٤٣)	إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية
٨٧٩ (د-٤٤)	تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي
٨٨٦ (د-٤٤)	التدفقات المالية غير المشروعة
٨٩٦ (د-٤٥)	التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا
٩٣٥ (د-٤٨)	أقل البلدان نمواً في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٢
التكامل الإقليمي والتجارة

قرارات الجمعية العامة

١٩٨/٦٤	استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل الحياة“، ٢٠٠٥-٢٠١٥
٢٥٥/٦٤	تحسين السلامة على الطرق في العالم
١٥١/٦٥	السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع
١٥٤/٦٥	السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣

١٩٥/٦٦	تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية
٢٠٦/٦٦	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة
١١٥/٧٠	تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين
١٩١/٧٠	السلع الأساسية
٢٠٤/٧٠	الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
٢٢٣/٧٠	التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/٢٠١١	الوصلة الدائمة بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
٣/٢٠١٥	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨١٩ (د-٣١)	تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
٨٤٧ (د-٤٠)	المعونة من أجل التجارة
٨٦٧ (د-٤٣)	تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التكامل الإقليمي في أفريقيا
٨٧٧ (د-٤٣)	نحو تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا
٩٠٧ (د-٤٦)	التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة
٩١٣ (د-٤٧)	دور الطاقة المتجددة في تصنيع أفريقيا وتحولها الاقتصادي
٩١٤ (د-٤٧)	دليل التكامل الإقليمي الأفريقي
٩٢١ (د-٤٧)	التحول الزراعي لأغراض أفريقيا الصناعية
٩٢٢ (د-٤٧)	التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمفضية إلى التحول في أفريقيا
٩٣٤(د -٤٨)	برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤

البرنامج الفرعي ٣
الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا

قرارات الجمعية العامة

٨/٦٢	استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ
٢٠١/٦٤	عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)
٢٠٦/٦٤	تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٢١١/٦٤	إرساء ثقافة عالمية تكفل أمن الفضاء الإلكتروني وتقييم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات
١٥٨/٦٥	التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو
٤١/٦٥	التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي
٢٨٨/٦٩	استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٠٢/٧٠	متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٠٥/٧٠	حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة
٢٠٦/٧٠	تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
٢١٣/٧٠	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦/٢٠١٥	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
٢٧/٢٠١٥	تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٥٨ (د-٢٨)	دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة
٧٦٦ (د-٢٨)	تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا
٧٨٩ (د-٢٩)	تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا
٧٩٥ (د-٣٠)	بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا
٨٠٠ (د-٣٠)	الاستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا
٨١٢ (د-٣١)	تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي
٨١٧ (د-٣١)	المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا
٨١٨ (د-٣١)	تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا
٨٨٧ (د-٤٤)	تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا
٨٨٤ (د-٤٤)	تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا
٩١٩ (د-٤٧)	الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا

٩٣٠ (د-٤٨) المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢١/٢٠١٣ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

١٠/٢٠١٥ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٨٢ (د-٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

٩١١ (د-٤٦) الإحصاءات وتطويرها

٩٣١ (د — ٤٨) ثورة البيانات والتنمية الإحصائية

البرنامج الفرعي ٥

تنمية القدرات

قرار الجمعية العامة

٢٨٦/٦٦ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦/٢٠١٣ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٢٢ (د — ٣١) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

١٦٧/٥٩ القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

٢٤٨/٥٩	الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
١٨٧/٦٥	تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
١٨٩/٦٥	اليوم الدولي للأرامل
١٩٠/٦٥	الاتجار بالنساء والفتيات
١٣٠/٦٦	المرأة والمشاركة في الحياة السياسية
١٣٠/٧٠	العنف ضد العاملات المهاجرات
١٣١/٧٠	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
١٣٢/٧٠	تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية
١٣٣/٧٠	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
١٣٨/٧٠	الطفلة
١٧٦/٧٠	التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/١٩٩٨	الاستنتاجات التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
٤٤/٢٠٠٣	الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها
٤/٢٠٠٤	استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
١٣/٢٠٠٩	مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
٥/٢٠١١	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
١٢/٢٠١٥	تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرارا الجمعية العامة

٥١/٦١	التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
٢٣٤/٦١	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧/٢٠١١	التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٤٣/٢٠١١	تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٢٨ (د-٣٢)	مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
٨٣٠ (MFC 1 A)	إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار اعتمدته لجنة المتابعة الوزارية أثناء اجتماعها الأول)
٨٧٤ (د-٤٣)	تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
٨٤٩ (د-٤٠)	الإحصاءات وبناء القدرة الإحصائية في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٨
التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣/٢٠١١	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٩ (د-٣٠)	تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا
٨٥١ (د-٤٠)	المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٨٧٥ (د-٤٣)	إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
٩٠٨ (د-٤٦)	إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة ضبط أنشطتها من أجل دعم تحول أفريقيا الهيكلي

البرنامج الفرعي ٩
سياسات التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

١٣٤/٦٤	إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم
١٧٠/٦٥	الهجرة الدولية والتنمية
٢٣٤/٦٥	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤
٢٦٧/٦٥	تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب

٣١٢/٦٥	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم
١٢٤/٦٦	اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة
١٣٤/٦٨	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
١٣٥/٦٨	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٢٧/٧٠	السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب
١٢٨/٧٠	دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية
١٤٧/٧٠	حماية المهاجرين
٢١٠/٧٠	تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
دإ-٢/٢١	الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
دإ-٢/٢٤	مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٢/٢٠٠١	الحملة العالمية للقضاء على الفقر
٤٨/٢٠٠٤	نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نموا
٢٧/٢٠٠٧	ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
٣/٢٠١٥	الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٤٨ (د-٢٨)	السكان والأسرة والتنمية المستدامة
٩٠٩ (د-٤٦)	تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه